

## احتجاجات جنوب اليمن تنذر بتفكك حكومة المناصفة

المجلس الانتقالي الجنوبي: شركاء في الحكومة لا شركاء في الفساد



نار الغضب الشعبي في هشيم الحكومة

ومع تلك الصعوبات يرى مراقبون أن مسار نجاح الحكومة اليمنية يظل مرهوناً بتوافقها مع المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو أمر تتراجع احتماليته يوماً بعد يوم.

ولمح المسؤول في المجلس الانتقالي إلى وجود سوء تصرف في الموارد حال دون تحسين الأوضاع في جنوب اليمن، قائلاً "من قام بتجويد الشعب الجنوبي بإدارتها بيد على محسن وعبدربه منصور هادي"، في إشارة إلى الرئيس المعترف به دولياً ونائبه علي محسن صالح الأحمر القيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح فرع جماعة الإخوان في اليمن.

ورغم أن اليمنيين كانوا متفائلين بتشكيل الحكومة التي أمسوا منها حل الأوضاع المعيشية المتدهورة، خصوصاً في مسألة تراجع سعر العملة، إلا أنهم أصيبوا بخيبة أمل. وعقب تشكيل الحكومة مباشرة شهد الريال اليمني تحسناً ملحوظاً حيث ارتفعت قيمته من 850 ريالاً للدولار الواحد إلى 650 ريالاً. ولكن مع مرور الوقت شهد الريال تراجعاً بشكل تدريجي حتى تخطى سعره حاجز 900 ريالاً للدولار الواحد. وأدى هذا التدهور في قيمة العملة إلى ارتفاع حاد في الأسعار بشكل غير مسبق وسط احتجاجات لسكان من عدة محافظات منذ أسابيع.

واجهت صعوبات كبيرة في تثبيت الأمن والاستقرار في مناطق أخرى وخصوصاً في عدن التي شهدت خلال الفترة الماضية سلسلة انفجارات خلفت قتلى وجرحى.

وحول شراكة المجلس الانتقالي في الحكومة ومدى تحمله لجزء من المسؤولية عن إخفاقاتها قال رئيس دائرة العلاقات الخارجية للمجلس الانتقالي "نحن شركاء في الحكومة ولسنا شركاء في الفساد وتجويد الشعب، ولن نقبل بشراكة تكون سبباً في إذلال الشعب وإهدار كرامته، وإذا كان اتفاق الرياض يلزمنا بالبقاء في الحكومة، لكن لو تم تخييرنا بين تجويد الشعب أو الخروج من الحكومة، بكل تأكيد سنخرج".

النووية، بل هو مجرد مقر للحكومة، وقد ذهب الناس لتقديم مطالبهم لرئيس الوزراء فوجدوا أن الباب كان مفتوحاً ولم يعترضهم أحد فدخلوا ولم يفعلوا شيئاً يمثل اقتحاماً كما تم تصويره، وكان يقود هؤلاء قادة عسكريين سابقون خدموا الدولة لعقود كاملة ويعيشون اليوم بلا رواتب، متسائلاً "كيف ندين من دخل إلى القصر ولا ندين من تسبب في ذلك".

ويحصر متابعون للسان اليمنى النجاح النسبي والوحيد المتحقق من تشكيل حكومة المناصفة في توقف المواجهات في محافظة أبين بين القوات الحكومية وقوات المجلس الانتقالي. وعدا عن ذلك فإن حكومة عبد الملك

تحمل المجلس الانتقالي الجنوبي الشريك في حكومة المناصفة أطرافاً في الشرعية اليمنية مسؤولة الغضب الشعبي الناتج عن الفشل في تحسين الأوضاع بمناطق الجنوب يؤشر على ضعف الروابط وانعدام التضامن داخل الحكومة المشكلة بموجب اتفاق الرياض، ما يجعلها مهددة بالتفكك وبالتالي عودة الأوضاع في جنوب البلاد إلى مربع ما قبل الاتفاق.

عدن - تفتتح حالة الغضب الشعبي التي تشهدها مدن ومناطق جنوب اليمن على مرحلة جديدة من الخلافات بين المكونات السياسية المتنافرة المشتركة على مضمون في حكومة المناصفة بقيادة معين عبد الملك والمشكلة بموجب اتفاق الرياض الذي رعته المملكة العربية السعودية.

ولا يرغب المجلس الانتقالي الجنوبي الشريك في الحكومة والذي يعرض نفسه كتمثيل للمواطنين الجنوبيين وحامل لقضية استعادة دولة الجنوب في تحمل مسؤولية الفشل الحكومي في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتعرض بالنتيجة لغضب الشارع الجنوبي الذي يعتبره حاضرة له ورافعة لمشروعه.

واعتبر رئيس دائرة العلاقات الخارجية للمجلس عبدروس النقيب أن الاحتجاجات الأخيرة في جنوب اليمن جاءت كرد فعل لعدم تنفيذ الحكومة اليمنية لما جاء في اتفاق الرياض.

عبدروس النقيب  
قصر معاشيق ليس  
مكاناً مقدساً ولا هو  
مجمع الأسرار النووية

واعتبر رئيس دائرة العلاقات الخارجية للمجلس عبدروس النقيب أن الاحتجاجات الأخيرة في جنوب اليمن جاءت كرد فعل لعدم تنفيذ الحكومة اليمنية لما جاء في اتفاق الرياض.

وقال النقيب لوكالة سبوتنيك الروسية إن "ما جرى خلال الأسبوعين الماضيين من مسيرات احتجاجية مطلبية للمواطنين سواء في عدن أو أبين أو في شبوة وحضرموت، تنصل جميعها بحقوق الناس التي تضمنها اتفاق الرياض والمتطلب في توفير الخدمات ودفع الرواتب للموظفين الحكوميين وتوفير الأمن وغيرها من المطالب الضرورية"، مؤكداً أن تلك المطالب "لم تنفذ منها الحكومة أي شيء بل إن الأوضاع ازدادت سوءاً".

ويعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على تشكيلها بدت حكومة المناصفة بصد

## السعودية: لا عمرة لمن تجاوزوا السبعين عاماً

الرياض - أكدت وزارة الحج والعمرة السعودية الأثني أن حصول الشخص الذي تجاوز عمره السبعين عاماً على لقاح مضاد لفيروس كورونا المستجد لا يتيح له أداء مناسك العمرة.

وحسنت الوزارة بذلك التساؤلات حول اشتراط تلقي التطعيم باللحاح المضاد للفايروس، لإصدار تصاريح بأداء مناسك العمرة لمن كانت أعمارهم دون السبعين عاماً أو من تجاوزوا تلك السن.

ففي ما يخص الأعمار المصراحة بأداء العمرة من داخل المملكة وإصدار التصريح عبر تطبيق "اعتمرا" كشفت الوزارة أنها بين ثمانية عشر وسبعين عاماً وذلك وفقاً لتعليمات وزارة الصحة، كما أنه لا يمكن إضافة الأطفال كمرافقين، في حين يسمح بإضافة الأم كمرافق للحاصل على التصريح.

والحج والعمرة مصدر دخل رئيسي للحكومة السعودية وكان يدران المليارات من الدولارات سنوياً قبل جائحة كورونا. ولقصد المملكة بشكل حاد أعداد الحجاج العام الماضي لمنع انتشار الفايروس، وأوقفت استقبال الماضي نظمت السعودية أصغر موسم حج في التاريخ الحديث على خلفية الأزمة الصحية العالمية.

وسُمح لما يصل إلى 10 آلاف مسلم من المقيمين في المملكة بالمشاركة في أداء المناسك، وذلك في انخفاض حاد من 2.5 مليون حاج قدموا من مختلف أرجاء العالم في العام 2019.

ولا يزال من غير الواضح عدد الحجاج الذين ستسمح لهم المملكة بالمشاركة في موسم الحج هذا العام، فيما تواصل تداعيات الجائحة عالمياً.

## ملف الموازنة يوسع الهوة بين الأحزاب الشيعية والكرديّة العراقية

ويقترض أن هكذا اتفاقات ينبغي أن تكون عبر الحكومة الاتحادية".

وذكر أن البرلمان الاتحادي يريد أن يضع نصوصاً تلزم إقليم كردستان بتنفيذ واجباته تجاه الحكومة الاتحادية كما نص عليه قانون تمويل العجز المالي وأن المباحثات بين وفدي الحكومة والإقليم أظهرت أن الاتفاق يكون فضفاضاً وبلا التزام من الإقليم في حال عدم الإيفاء بالالتزامات، وأن الكتل السياسية تحاول وضع نصوص صريحة وواضحة في قانون الموازنة لكليات النقط المسلمة من الإقليم وكيفية إيصالها إلى بغداد فضلاً عن باقي الأمور الفنية.

مازن الفيلي  
فشل المفاوضات حول  
الموازنة يحتم تمريرها  
بالأغلبية

وعن قرار تأجيل جلسة التصويت على قانون الموازنة قال الفيلي إنه "اتخذ من أجل منح فرصة جديدة للمفاوضين للتوصل إلى حلول لتمرير القانون بالتوافق".

واعتبر أن البرلمان الاتحادي تأخر كثيراً في تمرير قانون الموازنة العامة الاتحادية، مؤكداً "سوف نراقب ما تتوصل إليه المفاوضات وفي حال فشلت سنلجأ إلى التصويت بالأغلبية".

وكانت اللجنة المالية في البرلمان العراقي قد أجازت مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للعراق للعام 2021 بقيمة إجمالية للنفقات تبلغ نحو 89.6 مليار دولار بعجز يبلغ نحو 19 ملياراً، فيما تم تحديد سقف صادرات النفط الخام بمعدل 3 ملايين و250 ألف برميل يومياً بما فيها 250 ألف برميل من الشركات النفطية الأجنبية لاستثمار النفط في الإقليم لأنها مخالفة للدستور

وكانت الحكومة برئاسة مصطفى الكاظمي قد صرفت أموالاً للإقليم نهاية 2020 من دون أن يسلم الأخير نفطه لبغداد. وتنتج من خلال التعديل المقترح رغبة كتل سياسية في تقييد يد رئيس الحكومة التي ترى كتل سياسية شيعية أن صداقته مع قيادة إقليم كردستان العراق ورغبته في إنشاء تحالف سياسي معها وراء مساعيه لتقديم تسهيلات مالية للإقليم.

ويضع عدم صرف حصة الإقليم حكومة الأخير في مأزق كبير وهي التي تعاني منذ فترة ضائقة مالية جعلتها عاجزة عن صرف مرتبات الموظفين الحكوميين في مواعيدها المحددة وبشكل منتظم، إضافة إلى حالة الاحتقان في الشارع والتي ترجمها مؤخراً وفي أكثر من مرة إلى احتجاجات شعبية في عدد من المدن.

وتكريسا لعملية لي النزاع تطرح أحزاب شيعية خيار تمرير قانون الموازنة دون موافقة الكتلة البرلمانية الكردية.

وحذر النائب مازن الفيلي عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي من أن أي فشل في المفاوضات مع حكومة إقليم كردستان بشأن الموازنة العامة الاتحادية للبلاد للعام الحالي ستدفع البرلمان للجوء إلى التصويت على الموازنة بالأغلبية.

وقال النائب المنتمي لتحالف الفتح "إن وفد إقليم كردستان يرفض وضع نصوص واضحة وصريحة لكليات النقط المسلمة للحكومة لتضمنها في مشروع الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021 وهو أمر مرفوض من قبل نواب البرلمان".

وأضاف متحدثاً لصحيفة الصباح الجديد المحلية أن "البرلمان والحكومة غير ملتزمين بتسديد مبالغ العقود التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات النفطية الأجنبية لاستثمار النفط في الإقليم لأنها مخالفة للدستور

واضطر البرلمان العراقي إلى تأجيل التصويت على مشروع قانون الموازنة أسبوعاً بعد أن تعذر عليه ذلك السبب الماضي بسبب استمرار الخلافات.

وتتعلق المادة 11 من مشروع الموازنة بحصة إقليم كردستان وتنص على قيام حكومة أربيل بتسليم 250 ألف برميل نفط منتجة في الإقليم يومياً مع إيراداتها الضريبية لبغداد مقابل حصولها على نسبة قدرها 12.6 من الموازنة.

لكن بعض الكتل السياسية تطالب بتعديل المادة بحيث تشمل نصاً يحتمل أي شخص يقرر صرف هذه الأموال للإقليم المسؤولية القانونية في حال عدم تسليم نفطه للحكومة الفيدرالية.

كورونا على الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق لتوفير الغطاء المالي الكافي لتلبية المتطلبات الاجتماعية في ظل حالة من التحفز لدى الشارع للتظاهر والاحتجاج على سوء الأوضاع وتردي الخدمات.

ويدور الخلاف المستمر منذ قرابة ثلاثة أشهر أساساً حول حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية، حيث تطرح كتل سياسية شيعية ذات وزن سياسي مهم وحضور مؤثر تحت قبة البرلمان عدة اشتراطات للموافقة على تلك الحصة، بينما تقول الأحزاب الكردية إن الأمر يتعلق بتصفية حسابات سياسية بعيداً عن أي أسباب تقنية أو مالية.



صور تذكّر أيام الرخاء